



أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تفعيل الأنشطة الرقابية في
الوحدات الحكومية

(بحث مقبول للنشر كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة)

إعداد

أسامة جابر السيد أحمد

باحث ماجستير - كلية التجارة - جامعة السويس

الدكتور

أحمد مختار إسماعيل أبو شعيشع

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة السويس

الأستاذ الدكتور

محمد بكر عربي

أستاذ المحاسبة الخاصة
كلية التجارة - جامعة قناة السويس

مجلة البحوث الإدارية والعالية والكمية

كلية التجارة - جامعة السويس

المجلد الرابع - العدد الثاني

يونيو 2024

أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تفعيل الأنشطة الرقابية في الوحدات الحكومية

مستخلص الدراسة:

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على تفعيل الأنشطة الرقابية في الوحدات الحكومية كأحد مكونات الرقابة الداخلية. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم إجراء دراسة ميدانية لاستطلاع فئات الدراسة من خلال توزيع استمارة استقصاء لجمع البيانات من مجتمع الدراسة الذي تمثل في العاملين بالوحدات الحسابية الحكومية الموجودة بمحافظة السويس والذين يرتبط عملهم بنظام GFMIS، حيث قام الباحث باختيار نظام الحصر الشامل لمفردات العينة البالغة 305 موظف جميعهم بمحافظة السويس وذلك على 5 فئات مختلفة تمثلت في ممثلي وزارة المالية بالوحدات الحكومية، والعاملين بالتفتيش المالي بالمديرية المالية، والعاملين على مسؤوليات نظام GFMIS بالوحدات الحكومية، والعاملين على أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني، ومفتشي الجهاز المركزي للمحاسبات، وتم توزيع استمارات الاستقصاء على جميع أفراد مجتمع الدراسة، وذلك للتعرف على كافة الردود والاجابات التي تساهم في اثبات او نفي فروض الدراسة التي تم صياغتها، باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية المختلفة والتي تناسبت مع متغيرات تلك الدراسة.

وأوضحت اهم نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الى وجود علاقة ارتباط طردي قوى بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، وتفعيل الأنشطة الرقابية كأحد مكونات الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية. كما توصلت الدراسة الى عدة نتائج نظرية هامة تتمثل في ان هناك عدة مزايا من استخدام نظام GFMIS في النظام المالي الحكومي المصري، وعلى الرغم من ذلك إلا أنه هناك عدة تحديات مرتبطة بالدعم الفني للنظام، وضرورة توفير الرقابة الداخلية في ظل النظم الإلكترونية، لأن أساليب الرقابة الداخلية الحالية بالوحدات الحكومية غير كافية وتحتاج للتطوير لتتوافق مع طبيعة الأنظمة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية :

نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، الرقابة الداخلية، الأنشطة الرقابية، ميكنة الموازنة العامة، المحاسبة في الوحدات الحكومية.

The impact of implementing the Government Financial Management Information System on activating control activities in government units

Abstract:

Through this study, the researcher aimed to show the impact of the application of the Government Financial Management Information System (GFMIS) on activating control activities in government units as one of the components of internal control.

In order to achieve the objectives of the study and test its hypotheses, a field study was conducted to survey the study categories by distributing a survey form to collect data from the study population, which was represented in the employees of the government accounting units in Suez Governorate, whose work is linked to the GFMIS system.

Where the researcher chose the comprehensive inventory system for the vocabulary of the sample of 305 employees, all of them in Suez Governorate, on 5 different categories represented in representatives of the Ministry of Finance in government units, workers in the financial inspection in the Financial Directorate, workers on the responsibilities of the GFMIS system in government units, workers on electronic payment and collection systems, and inspectors of the Central Auditing Organization, and the survey forms were distributed to all members of the study community, in order to identify all responses and answers that contribute to proving or denying the hypotheses of the study that have been Formulated, using a number of different statistical methods that were appropriate to the variables of that study.

The most important results of the statistical analysis of the study indicated that there is a strong direct correlation between the Government Financial Information Management System (GFMIS) and the activation of control activities as one of the components of internal control in government units.

The study also reached several important theoretical results that there are several advantages of using the GFMIS system in the Egyptian government financial system, and despite that, there are several challenges associated with the technical support of the system, and the need to provide internal control under electronic systems, because the current internal control methods in government units are insufficient and need to be developed to comply with the nature of electronic systems.

Key words:

Government Financial Management Information System, GFMIS, Internal Control, control activities, General Budget Automation, Accounting in Government Units.

1. مقدمة الدراسة:

مع ظهور عصر تقنية المعلومات والإنترنت أصبح مفهوم الحكومة الإلكترونية مطلباً أساسياً تهتم به جميع الدول بهدف تحسين جودة اتخاذ القرارات من خلال تزويد الإدارة الحكومية بالمعلومات اللازمة، هذا التوجه العالمي نحو الحكومة الإلكترونية تبنته مصر في تطبيق إصلاحها الإداري، وتعمل على إدخاله تباعاً في جميع الوزارات، فقد قامت مؤخراً وزارة المالية المصرية بالاستعانة بهذا الفكر الحديث بتطبيقها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والاستعانة به في خطوات إعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة العامة للدولة، حيث يحتوي هذا النظام على كافة العمليات المالية والمحاسبية التي تتم في كافة مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، بداية من مرحلة الإعداد للموازنة انتهاء بمرحلة إعداد الحساب الختامي بطريقة إلكترونية.

وقد اوردت وزارة المالية بالدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية للجهات الإدارية أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في مصر يمثل تحولاً جوهرياً في الأساليب المتبعة لتنفيذ العمليات المالية والمحاسبية في الوحدات الحكومية، وذلك بالانتقال من العمل بالأساليب التقليدية كاستخدام السجلات اليدوية أو أنظمة المعلومات المالية غير المترابطة واستبدالها بنظام إلكتروني موحد ومتكامل لإدارة المعلومات المالية الحكومية (قطاع الحسابات والمديريات المالية بوزارة المالية، 2020، ص 17)، كما ذكر دليل ميكنة المالية الحكومية أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS يعمل في الوزارات والوحدات الحكومية خلال عمليات المصروفات وتحصيل الإيرادات عن طريق مشاركة المعلومات التي تنتج خلال تنفيذ إجراءاتها المالية مع وزارة المالية بشكل مباشر، ليتم تتبع مسار المصروفات ومسار الإيرادات في جميع مراحلها، وتحسين عملية التخطيط والمراقبة خلال إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، والذي ينعكس إيجابياً على مخرجات هذه الجهات (وحدة الميكنة بقطاع الحسابات والمديريات المالية بوزارة المالية، 2020، ص 5).

ويعتبر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS أحد أنظمة تخطيط الموارد الحكومية GRP والتي تشمل الى جانب ذلك تطبيقات لإدارة الموارد البشرية وتطبيقات لإدارة المشتريات واللوجستيات الحكومية وتطبيقات لإدارة المخازن، والتي تم تصميمها بناء على مسح إجراءات الأعمال في أفضل الممارسات لضمان تكامل المعلومات والإجراءات بشكل أكثر فعالية وكفاءة عن طريق توفير حل متكامل لكافة احتياجاتها (الكوردي، 2016، ص 107). إضافة الى تكامل هذا النظام وتطبيقاته مع مجموعة من الأنظمة الأخرى مثل GPS و Payroll والتي تعمل معاً لتحقيق أهداف الحكومة المصرية في الرقابة على المال العام.

ولا شك أن النظام التقليدي لإعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة العامة للدولة به عدة عيوب، لذلك استهدفت الحكومة المصرية من خلال تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية التغلب على بعض تلك العيوب وتحقيق عدة أهداف أهمها السرعة والدقة والشفافية في توفير المعلومات المالية الحكومية، وتوفير قواعد بيانات لحظية عن الوضع المالي للدولة، وتفعيل الرقابة على النفقات، والتخطيط الجيد للموارد المتاحة.

ولا شك أن هناك أهمية لتفعيل نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية وبشكل خاص مكون الأنشطة الرقابية من خلال وضع سياسات وإجراءات لمواجهة المخاطر، وتشمل مجموعة متنوعة من الضوابط الرقابية الوقائية والكاشفة لنواحي الانحراف، مما يساهم في حماية المال العام من الفساد وسوء الاستخدام، وتحقيق المساءلة والالتزام بنظم وقوانين المحاسبة الحكومية، لذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى اتقاق الأهداف المحققة من تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مع أهداف تفعيل نظام الرقابة الداخلية (الأنشطة الرقابية) في الوحدات الحكومية ومدى النجاح في تحقيقها بعد تطبيق النظام.

2. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن النظام التقليدي للمحاسبة الحكومية في الوحدات الحكومية المصرية كان يعاني من عدة مشاكل الأمر الذي جعل الحكومة المصرية تطبق نظام جديد يعتمد على أحدث النظم المعلوماتية الإلكترونية المطبقة في هذا المجال بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والذي تعول الحكومة المصرية من خلال تطبيقه لتحقيق عدة أهداف منها ما هو متعلق بتفعيل نظم الرقابة الداخلية وبشكل خاص مكون الأنشطة الرقابية في الوحدات الحكومية كأحد مكونات نظام الرقابة الداخلية الهامة.

لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر تطبيق نظام GFMIS على تفعيل الأنشطة الرقابية في الوحدات الحكومية؟

3. الدراسات السابقة:

يمكن تناول الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة على النحو التالي:

1/3. الدراسات التي تناولت نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS:

1/1/3. دراسة (محروس، 2021) بعنوان:

التحول الإلكتروني وتطوير نظام المعلومات الحكومي المصري: دراسة ميدانية.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية التحول الإلكتروني كأحد أليات تطوير نظام المعلومات الحكومي، كما هدفت الى تقييم نظام المعلومات الحكومي المصري ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير هذا النظام، بالإضافة إلى بحث التحديات والمخاطر المرتبطة بتطبيق هذه التكنولوجيا وطرق مواجهة تلك التحديات والمخاطر، وتوصلت الدراسة الى مساهمة النظم الالكترونية الحكومية في تطوير الموازنة العامة للدولة وتطبيق موازنة البرامج والأداء، كما يؤدي الى زيادة جودة التقارير وتطوير نظم الرقابة الا أن هناك مشاكل في التطبيق خاصة بأمن المعلومات وضعف شبكات الإنترنت.

2/1/3. دراسة (فرحات، 2021) بعنوان:

أثر تطبيق نظام GFMIS على خصائص المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية (دليل تطبيقي من وزارة المالية المصرية).

هدفت الدراسة الى دراسة أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على المعلومات المحاسبية عبر الخصائص النوعية والمعززة وجودة التقارير المالية الحكومية. وطبقت الدراسة على عينة مكونة من 384 من موظفي وزارة المالية والمديريات المالية والوحدات الحسابية لبعض الجامعات المصرية المعنية بتطبيق المنظومة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لنظام GFMIS على المعلومات المحاسبية في زيادة المحتوى والمنافع المتولدة في الوحدات الحسابية، فنظام GFMIS يساهم في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية مما له الأثر على ارتفاع جودة التقارير المالية وزيادة نطاق الإفصاح المحاسبي والتحول من الإفصاح الاختياري الى الإفصاح الإجمالي، كما أوضحت الدراسة ان نظام GFMIS يساعد في إضفاء الثقة في المعلومات المحاسبية في ظل ضعف نظم الرقابة الداخلية، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات كإطار مكمل لنظام GFMIS لأغراض تقييم المخاطر لخفض الفساد المالي والإداري.

3/1/3. دراسة (ابراهيم واخرون، 2023) بعنوان:

تقييم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بالتطبيق على جامعة الزقازيق في مصر (دراسة حالة). هدفت الدراسة إلى تقييم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS وأثره في الوحدات الحكومية بجامعة الزقازيق، والتعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق نظام GFMIS التي أدت إلى بطء تنفيذه، وأيضاً القدرات الذاتية للنظام، وذلك لتطوير نظام الرقابة، وتيسير الإجراءات اللازمة لأداء الخدمات العامة بكفاءة وفعالية مع الحفاظ على المال العام، وقامت الدراسة بإلقاء الضوء على أهم نظم حوسبة إدارة المال العام، وتوضيح أثر تطبيق هذه النظم على تطوير الرقابة على المال العام.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير أبعاد نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والنظم الفرعية المكملة له من نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني GPS&GPOS مع تطوير الفكر الرقابي وتوافر الرؤية الرقابية السليمة، وبالتالي تحسين جودة النظام الرقابي.

4/1/3. دراسة (صالح، 2023) بعنوان:

دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل بيئة الوحدات الحكومية العراقية: دراسة استكشافية.

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى إدراك مستخدمي نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لدوره في تحسين جودة التقارير المالية، وأثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات وفعالية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وتوصلت الدراسة

الى أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يؤدي الى زيادة فاعلية الربط الالكتروني بين كافة الوزارات والكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد الحكومية والمساهمة في تحقيق الانضباط المالي والامتثال وتقليل الأخطاء والسيطرة والرقابة، وقد **أوصت الدراسة** بضرورة تهيئة دعم فني سريع للاستجابة لأي معوقات تظهر أثناء تطبيق النظام والعمل على تهيئة كفاءات بشرية لها المعرفة التامة وقادرة على إدارة النظام، وتطوير شبكات الانترنت وخوادم عالية الجودة وأنظمة اتصالات موثوقة بما يمكن النظام من اجراء مهامه بكل انسيابية.

2/3. الدراسات التي تناولت نظام الرقابة الداخلية:

1/2/3. دراسة (Kewo, C. L., & Afiah, N. N., 2017) بعنوان:

Does Quality of Financial Statement Affected by Internal Control System and Internal Audit?

هدفت تلك الدراسة الى دراسة وتحليل تأثير أنظمه الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي على جوده البيانات المالية الحكومية، حيث تم إجراء استبيان على عينة مكونة من 66 وحده حكومية من 15 مدينة في إندونيسيا، وتوصلت الدراسة الى ان نظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية للحسابات معاً لهما أثر إيجابي علي جودة البيانات المالية الحكومية.

2/2/3. دراسة (Umar, H. & Nasution, M. I., 2018) بعنوان:

The Influence of the Government Internal Control System and Internal Audit on .Corruption Prevention Mediated by Implementation of Actuals-Based Accounting

هدفت تلك الدراسة إلى تحليل تأثير نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي الحكومي على منع الفساد باستخدام النظم المحاسبية القائمة على أساس الاستحقاق، واستخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي باستخدام طريقه المسح عن طريق الاستبيان، وتوصلت الدراسة الى أن نظام الرقابة الداخلية الحكومي له تأثير إيجابي على تنفيذ المحاسبة القائمة على أساس الاستحقاق، في حين أن المراجعة الداخلية للحسابات لا تؤثر على تنفيذ ذلك، ولتنفيذ المحاسبة القائمة على أساس الاستحقاق أثر إيجابي على منع الفساد، إذ يؤثر نظام الرقابة الداخلية الحكومي تأثيراً إيجابياً على منع الفساد، كما ان المراجعة الداخلية للحسابات تؤثر إيجابياً على منع الفساد.

3/2/3. دراسة (كمال وآخرون، 2021) بعنوان:

مدى تطابق إجراءات الرقابة المالية في النظام المحاسبي الحكومي بمصر لمبادئ الأجهزة العليا للرقابة المالية. هدفت الدراسة الى بيان أهمية عمليات الرقابة وخاصة الرقابة المالية الحكومية وذلك من خلال تحليل للواقع العملي لأجهزة الرقابة المالية، وعرضت أهم المشاكل التي تواجهها، كما تعرضت الدراسة لمدى التزام كل من أجهزة الرقابة المالية ممثلة في وزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات في تطبيق مبادئ وارشادات معايير الأنطوساي. وقدمت الدراسة بعض التوصيات من اهمها أنه يجب التطوير في اساليب الرقابة المالية في ظل التشغيل الإلكتروني لتشمل جميع التغيرات والتحديات التي بصدد تطبيقها في الحكومة، إلا أنه يوجد بعض التحديات الواجب إتباعها

تحول دون التزام الجهاز المركزي بمتطلبات المعايير المالية والرقابية للأنتوساي، كما يوجد صعوبة عند تطبيق بعض هذه الإجراءات وفق للنظام المحاسبي الحكومي المصري المطبق من خلال رقابة وزارة المالية، كما أشارت الدراسة على أهمية الربط بين أجهزة الرقابة المالية بالدولة.

4/2/3. دراسة (عبد الغفار وآخرون، 2023) بعنوان:

مقترح لتدعيم الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية (مستشفيات جامعة طنطا) باستخدام مبادئ COSO.

هدفت الدراسة إلى دراسة طبيعة نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية المصرية، وبيان أوجه القصور به، وتحليل وتشخيص مدى توفر المقومات الإدارية والمالية الأساسية للرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية مقارنة مع مقومات النظام المتكامل للرقابة الداخلية.

حيث تم اجراء دراسة تطبيقية على القوائم المالية والحسابات الختامية عن العام المالي 2021/2020، والخاصة بالمستشفى التعليمي العالمي الجديد بجامعة طنطا.

وتوصلت الدراسة الى أن هناك ضعف في النظام المحاسبي الحكومي المصري وقصوره عن توفير المعلومات المالية والمحاسبية المطلوبة لأغراض تخطيط وإدارة الموارد، وقياس كفاءة وفعالية أداء الوحدات الحكومية المصرية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن أحد أسباب ضعف وقصور النظام المحاسبي الحكومي المصري اعتماده على استخدام الأساس النقدي وعدم محاسبته عن مرحلتي الاستخدام والتخلص بالنسبة للأصول الثابتة المملوكة للوحدات الحكومية، وإنما تتم المحاسبة فقط عن مرحلة الاستحواذ، وما يتبع ذلك من عدم وجود سجلات تبين جميع المعلومات المتعلقة بالأصول الثابتة، وعدم احتساب مصروف إهلاك لها، وأوصت الدراسة بضرورة الانتقال إلى الرقابة على الأداء لقياس الفعالية والكفاءة والاستخدام الأمثل للموارد والمقدرات، وقياس مدى رضا الفئات المستهدفة للمؤسسة والوزارة، وكذا ضرورة العمل على توفر المقومات الأساسية لمتطلبات لجنة COSO.

3/3. الدراسات التي تناولت العلاقة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ونظام الرقابة الداخلية.

1/3/3. دراسة (Hamdan, M.N., 2017) بعنوان:

The Compatibility of GFMS with the Internal Control System

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مع متطلبات نظام الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي الأردني، وتوصلت الدراسة الى أن نظم GFMS المطبق في القطاع الحكومي الأردني يتوافق بشكل ملائم مع متطلبات الرقابة الداخلية بكل أبعادها.

وأوصت الدراسة بضرورة سعي القطاع الحكومي الأردني إلى اعتماد النظم الإدارية والمحاسبية التي بموجبها يتم إخضاع جميع المعلومات والتقارير المحاسبية للمراجعة من وحدات الرقابة الداخلية، وضرورة تطوير طرق إعداد التقارير المحاسبية وفق معايير إعداد التقارير الدولية، كما يجب تشجيع المنظمات في القطاع الحكومي على تطوير

وتوسيع مجال الرقابة لتشمل السيطرة على المخاطر، ومن الضروري أيضًا اعتماد الأنظمة المطلوبة للتحقق من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

2/3/3. دراسة (أحمد، 2021) بعنوان:

الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة وفعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية المصرية.

هدفت الدراسة الى التعرف على الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة وفعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية وذلك بالتطبيق على جامعة المنصورة، حيث قامت الباحثة باستقصاء عينة من مستخدمي النظام في الوحدات الحكومية في جامعة المنصورة من موظفي الوحدات وممثلي وزارة المالية بالإضافة إلى مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات القائمين بمراجعة هذه الوحدات، وتوصلت الدراسة الى أن استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة يؤدي الى تحسين فعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية، وأوصت الدراسة بإعادة هيكلة الوحدات الحكومية بتقوية أداة الرقابة الداخلية داخلها بتحديث وظيفة المراجعة الداخلية وفقاً لمفهومها الحديث، كما أوصت بتطبيق نظام إدارة معلومات مالية الحكومة في جميع الإدارات للربط الالكتروني بينها، كما أوصت بضرورة عقد الكثير من الدورات التدريبية وورش العمل للعاملين بالوحدات الحكومية باستمرار على كيفية التعامل مع نظام معلومات إدارة مالية الحكومة.

3/3/3. دراسة (محمد وآخرون، 2022) بعنوان:

أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية.

هدفت الدراسة الى بيان أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية، وتوصلت الدراسة الى أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يؤثر بشكل إيجابي على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية ويساهم في تحقيق الرقابة الفعالة وتدعيم الأنشطة الرقابية المختلفة، ويؤدي إلى الحصول على نتائج دقيقة وخالية من الأخطاء، ويؤثر على دقة التقارير المالية الحكومية وبالتالي الحصول على معلومات تعزز من كفاءة نظم الرقابة الداخلية لحماية موارد وأصول الوحدات الحكومية من السرقة أو الضياع، وأوصت الدراسة بضرورة تصميم وسائل حماية جيدة لقواعد البيانات التي يحتويها نظام GFMIS، للتأكد من دقة نتائج التشغيل ومنع أي عبث أو تخريب قد يحدث نتيجة لأخطاء عملية التشغيل أو مخاطر اختراق النظام، كما ينبغي تكثيف الجهود لتزويد كافة الوحدات الحكومية بأحدث التقنيات الرقمية والانتقال من الدورة المستندية الورقية إلى الدورة المستندية الإلكترونية وإلغاء كافة الأساليب التقليدية.

4/3/3 دراسة (المزين، 2023) بعنوان:

دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين الرقابة على المال العام - دراسة ميدانية بهيئة الإسعاف المصرية.

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تحسين الرقابة على المال العام والكشف عن حالات الفساد المالي والإداري، حيث تم إجراء دراسة ميدانية على كافة الوحدات الإدارية لهيئة الإسعاف المصرية التي تطبق النظام، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يؤدي إلى نجاح مقومات الإصلاح وتحسين الوضع المالي للوحدات الحكومية، كما يساهم في رفع كفاءة عمليات تخطيط الموارد المالية الحكومية، ويساهم في تقديم الدعم لعمليات الإصلاح الإداري والمالي الحكومي، وتحقيق الشفافية المالية من خلال تقديم معلومات صحيحة وواضحة لمتخذي القرار، ويسهم تطبيقه في إحكام الرقابة على المال العام من خلال دوره الحيوي في تفعيل موازنة البرامج والأداء، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة التخلي عن موازنة البنود والاعتمادات والاتجاه إلى موازنة البرامج والأداء كمرتكز لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، كما أوصت بضرورة تطوير إجراءات الرقابة الإلكترونية على النظام بحيث تساعد على الكشف عن الانحرافات قبل حدوثها.

تحليل وتقييم الدراسات السابقة:

ساهمت الدراسات السابقة في توضيح بعض النقاط الهامة والرئيسية للباحث في بداية الإعداد للبحث، حيث أنها أوضحت بعض المفاهيم والأطر النظرية للباحث وساعدت في وضع تساؤلات وأهداف وفروض البحث، وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث توضيح النقاط التالية: -

- تناولت الدراسات السابقة دراسة علاقة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بالعديد من المتغيرات وأظهرت إيجابية دور النظام، حيث اتفقت دراسات (محروس ، 2021)، (فرحات، 2021) على أن هناك دور إيجابي لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في المساهمة في نجاح تطبيق موازنة البرامج والأداء وكذلك نجاحه في تطوير النظام المحاسبي الحكومي بصفة عامة، وركزت دراسات (فرحات، 2021) ، (محمد وآخرون، 2022)، (صالح، 2023) على دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في زيادة الموثوقية والشفافية المالية وجودة المعلومات المالية والتقارير الناتجة عنه.
- ركزت بعض الدراسات مثل (Hamdan,2017)، (احمد، 2021) على الدور الإيجابي لاستخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية، واتفق مع ذلك دراسة (المزين، 2023) حيث ركزت على أهمية نظام الرقابة الداخلية الفعال داخل المؤسسة حيث يساعد في الحد من الفساد المالي، وأنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية الحكومي قوى كلما أدى ذلك إلى تحديد الانحرافات المالية وتصحيحها.

- اتفقت دراسات (كمال وآخرون، 2021)، (محمد وآخرون، 2022)، (إبراهيم وآخرون، 2023) على أن النظم الإلكترونية ليست خالية من العيوب لذا تستوجب أن يتم مراجعتها والرقابة على نتائجها باستمرار بصورة دورية، وأن الرقابة الداخلية التقليدية غير ملائمة لإحكام الرقابة الداخلية لاكتشاف الأخطاء والتلاعب بالنظم الإلكترونية، مما يستلزم تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لتناسب معها.
- يرى الباحث أن جميع الدراسات الميدانية التي تم إجراؤها خلال الدراسات السابقة اختارت مجتمع وعينة للدراسة لم تشمل كافة الفئات المتعلقة بالعمل في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في مجال البحث، في حين أن الدراسة الحالية شملت كافة الفئات المتعلقة بالنظام، حيث شملت مندوبي وزارة المالية بما لهم من تواجد دائم ورقابة قبل الصرف ومسئوليات للترحيل على النظام داخل الوحدات الحسابية الحكومية، وأعضاء التفتيش المالي بالمديرية المالية بما لهم من صلاحيات التفتيش على النظام واكتشاف الأخطاء والتلاعب، والجهاز المركزي للمحاسبات وما له من مهام رقابية بعد الصرف واعتماده على بعض تقارير النظام في أعماله وخاصة الختامية، إضافة إلى المستخدمين الفعليين على مسؤوليات النظام من داخل الوحدة الحكومية، وذلك في نطاق جغرافي شامل للوحدات الحسابية بمحافظة السويس بالكامل.
- يرى الباحث أن هناك ندرة في الدراسات السابقة التي تربط مباشرة بين متغيرات الدراسة الحالية بين أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تفعيل الأنشطة الرقابية في الوحدات الحكومية (وذلك بعد التطبيق الفعلي للنظام)، حيث أن أغلب الدراسات السابقة التي تم تطبيقها طبقت في دول أخرى غير مصر وذلك لأن هناك دول أخرى عربية وغير عربية سبقت مصر في تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

4. أهداف الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في الآتي:

- التعرف على ماهية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.
- التعرف على ماهية نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية وماهية الأنشطة الرقابية كأحد مكونات نظام الرقابة الداخلية.
- التعرف على طبيعة نظام الرقابة الداخلية في ظل تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.
- بيان أثر تطبيق نظام GFMIS على تفعيل الأنشطة الرقابية في الوحدات الحكومية.

5. أهمية الدراسة:

تحقق الدراسة أهمية خاصة في المجالين العلمي (الأكاديمي) والعملية (التطبيقي)، على النحو التالي:

- الناحية العلمية:

تعد هذه الدراسة من الدراسات العلمية الحديثة في البيئة المصرية نظراً لحدوث نظام GFMIS وفلسفة التطبيق في مصر

خاصة وأن هذه الدراسة تسلط الضوء على أثر تطبيق نظام GFMIS على تفعيل الأنشطة الرقابية بالوحدات الحكومية في نطاق محافظة السويس، وهناك فرصة لاعتماد الباحثين على الدراسة كمرجع في الأبحاث المستقبلية.

- **الناحية العملية:**

- تأتي أهمية الدراسة العملية من خلال أهمية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية المفعّل حديثاً في الوحدات الحكومية، والذي تعول عليه الحكومة المصرية ليتلاشى عيوب النظام التقليدي للمحاسبة الحكومية، وتفعيل الأنشطة الرقابية كأحد مكونات نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.

6. منهج الدراسة:

يعتمد الباحث في سبيل تحقيق أهداف الدراسة وفي ضوء طبيعة المشكلة على الجمع بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي على النحو التالي:

- **المنهج الاستقرائي:**

وذلك من خلال اتباع الخطوات التالية: -

- ملاحظة الظاهرة موضوع الدراسة وهي وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية في ظل

تطبيق نظم المحاسبة الحكومية التقليدية، وتبعه بعد ذلك التطبيق الحديث لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وانعكاس ذلك على الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.

- تكوين الإطار النظري للبحث ثم وضع فروض البحث.

- تحديد المنهجية الملائمة للقيام بالدراسة الميدانية اللازمة، وذلك من خلال تحديد نوع البيانات المطلوبة وعينة المجتمع المناسبة.

- اختبار فروض البحث، وتحليل البيانات، وتفسير النتائج للوصول الى الحقائق والتعميمات العلمية التي توضح

دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.

- **المنهج الاستنباطي:**

حيث يتم اشتقاق نتائج جزئية من النتائج التي تم التوصل إليها استقرائياً.

7. فروض الدراسة:

اعتماداً على التساؤلات التي استندت عليها مشكلة الدراسة يقوم الباحث باختبار الفرض الرئيسي التالي:

يوجد أثر ذو دلالة معنوية لأبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على بُعد تفعيل مكون الأنشطة الرقابية في الوحدات الحكومية كأحد أبعاد تفعيل مكونات نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية محل الدراسة.

8. تقسيمات الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها يحاول الباحث في الأجزاء التالية بناء الإطار النظري للدراسة وذلك من خلال تناول ما يلي:

- النظام المحاسبي الحكومي التقليدي في الوحدات الحكومية.
- نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.
- نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.
- الأنشطة الرقابية كأحد مكونات نظام الرقابة الداخلية.
- طبيعة نظام الرقابة الداخلية في ظل تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

9. الإطار النظري للدراسة:

1/9. النظام المحاسبي الحكومي التقليدي في الوحدات الحكومية:

لقد ظل النظام المحاسبي الحكومي المصري نظاماً تقليدياً يمارس خلاله الطرق التقليدية في خطوات إعداد الموازنة وتنفيذها وصولاً لإعداد الحساب الختامي، حيث اعتمد في إعداد الموازنة العامة للدولة على موازنة البنود طبقاً لأحكام القانون رقم 53 لسنة 1973 وتعديلاته، وفي تنفيذ الموازنة العامة للدولة على القانون رقم 127 لسنة 1981 وتعديلاته، ولقد ساعدت هذه القوانين خلال الفترة السابقة في خلق بيئة ملائمة للقطاع الحكومي، وذلك من خلال الاستعانة بمجموعة من المستندات والسجلات والتقارير المالية، ونتيجة التطورات العالمية في مجال المحاسبة الحكومية وعضوية مصر في العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أصبحت هذه التقارير المالية الحكومية لا توفر المعلومات المالية اللازمة لقياس الأداء المالي، مما اوجب وضع نظاماً قادراً على مواكبة التغييرات (مرعى ، 2019 ، ص 515) .

ويمكن تعريف النظام بأنه مجموعة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض وفق إجراءات وقواعد محددة لتحقيق أهداف معينة، والهدف الأساسي في المحاسبة الحكومية هو التأكد من سلامة الإجراءات المالية، والرقابة على الاعتمادات المخصصة لعمليات الصرف، والرقابة على تحصيل الإيرادات، بالإضافة الى قياس كفاءة أداء الوحدات الحكومية (عبد الله، 2018، ص 19).

وهناك فرق بين المحاسبة الحكومية وفروع المحاسبة الأخرى، حيث ان المحاسبة الحكومية تطبق في الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح، كما انها مقيدة بمجموعة من المتطلبات التشريعية الملزمة للوحدات الحكومية، وهناك ارتباط بين تبويب الموازنة العامة للدولة وبين الحسابات التي يتم فتحها في سجلات الوحدة الحكومية، إذ يجب على المحاسب الحكومي استخدام نفس أنواع الحسابات المنصوص عليها في القانون، بما يضمن قيام الوحدات الحكومية بتقارير مالية على أسس موحدة، و توفر تقارير لها القدرة على توفير معلومات لمصلحة أطراف عديدة مثل المخطط

المالي والسلطة التشريعية والمحلل الاقتصادي وغيرهم، كما تسهل عملية تنظيم الحسابات في ظل المحاسبة الحكومية من إجراء عملية الرقابة والتدقيق التي تمارسها الجهات المختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية (عبد الله، وآخرون، 2017).

ويرى الباحث أن النظام المحاسبي الحكومي مثل أي نظام يتكون من مجموعة من العناصر والمقومات التي تتفاعل مع بعضها البعض حتى يتاح له القيام بمهامه لتحقيق الأهداف المطلوبة منه، ويحتاج العمل المحاسبي الحكومي الى مجموعة من العناصر مثل دليل الحسابات الذي يبين أسماء الحسابات الرئيسية التي يتم استخدامها في الوحدات الحكومية، والمستندات التي يتم التسجيل منها، والمجموعة الدفترية التي يتم التسجيل بها، والموازنة التي يتم خلالها وضع الحسابات الرئيسية وتقديراتها لعام مالي قادم، والتقارير والحسابات الختامية للعام المالي المنتهي.

2/9. نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية:

يعتبر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية أحد أنظمة تخطيط موارد المشروعات (ERP) والتي تعرف كبرمجيات جاهزة قابلة للتكيف مع متطلبات العمل بالمؤسسات المختلفة، وتتكون من أنظمة فرعية متكاملة تخدم وظائف متعددة داخل بيئة العمل، منها أنظمة المدفوعات والمقبوضات والمحاسبة والمشتريات والموازنة، والتي تم تصميمها بناء على مسح لخرائط الأعمال داخل المؤسسات بهدف ضمان تكامل المعلومات والإجراءات، مما يمكن المؤسسات من استخدام وإدارة مواردها المعلوماتية والمادية والبشرية بفعالية وكفاءة عن طريق توفير حل متكامل لكافة حاجاتها المتعلقة بمعالجة المعلومات (قطاع الحسابات والمديريات المالية بوزارة المالية، 2018، ص 1). وقد يرى البعض أن الاتجاه الى تعظيم دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة الحكومات للوزارات والهيئات التابعة لها يعد من قبيل الترف في ظل تراجع الإيرادات وتزايد المصروفات، إلا أن ما ينتج عن تطبيق نظام GFMIS يمثل نقلة نوعية في الرقابة على المال العام والحد من الفساد (عطية، 2017، ص 65) ويعتبر نظام GFMIS أداة لضبط النظام المحاسبي داخل الوحدات الحكومية كما يشكل تطبيقه تطويراً هيكلياً لجودة المعلومات المحاسبية، كما يمكن متخذي القرار من اتخاذ القرار المناسب من خلال خفض الفجوة المعلوماتية، بجانب تقييم الأداء المالي عبر شجرة الحسابات التي توضح سير الدورة المحاسبية لقيمة الاعتمادات المالية المخصصة، وضبط الإنفاق المالي إلكترونياً عن طريق أكواد رقمية ساهمت في ضبط الترحيلات ودقة الأرصدة، (فرحات، 2021، ص 308).

بالإضافة الى مساهمته في تقديم دعم لعمليات الإصلاح الإداري والمالي الحكومي وتحقيق الشفافية، كما يساهم في الالتزام بمواعيد إعداد وإصدار التقارير المالية ودقتها في جميع المستويات الحكومية، وتنفيذ الموازنة بما يتوافق مع حدود الإنفاق ومحددات توفر النقد، كما يساهم في زيادة دقة وملائمة التوقيت للعمليات البنكية وتقديم التقارير عن الإيرادات المحصلة (أبو عمرة، 2019، ص 12)، كما أنه يساعد في السرعة والسهولة بتوفير المعلومات والربط بين

برامج النظام وتطبيقاته بما يؤثر إيجابياً على فعالية نظم المعلومات المحاسبية، ويساعد في زيادة وتحسين كفاءة العمليات والأنشطة عامة داخل المنشأة (مقبل، 2018، ص 15).

3/9. نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية:

أورد قانون المالية العامة الموحد رقم 6 لسنة 2022 في مادته الأولى تعريفاً لنظام الرقابة الداخلية بأنه هو مجموعة من السياسات والإجراءات الموضوعية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة، والتأكد من كفاءة تنفيذ أعمال الجهة الإدارية، ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية المنظمة للعمل بما يكفل سلامة إعداد التقارير المالية والمحافظة على أصول وموجودات الجهة الإدارية وحقوقها لدى الغير، والتأكد من اكتمال السجلات المحاسبية وإعداد البيانات المالية السليمة في الوقت المحدد له (الجريدة الرسمية، 2022، ص 23).

ولقد أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين الى أن هناك مجموعة من المبادئ التي تعمل على تحسين نظام الرقابة الداخلية كما يلي: (الرشيدي، السيد، 2021، ص 604).

- **دعم أهداف المنشأة:** حيث يتم تطبيق نظام الرقابة الداخلية لمساعدة المنشأة في تحقيق أهدافها عن طريق إدارة المخاطر ويكون نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر جزءاً من نظام الحوكمة.
- **تحديد الأدوار والمسؤوليات:** حيث تتوزع المسؤوليات في الرقابة الداخلية بين مجموعات متنوعة.
- **تعزيز ثقافة التحفيز وترشيحها:** يتعين على الهيئة التنظيمية والمستويات الإدارية أن تعزز الثقافة التنظيمية التي تحفز أعضاء المنشأة على التصرف بما يتفق مع سياسة إدارة المخاطر.
- **ربط نظام الرقابة الداخلية بالأداء الفردي:** حيث أن كل فرد بالمنشأة يكون مسؤولاً عن المهام الموكلة له، والتي ترتبط بأهداف الرقابة الداخلية.
- **ضمان توافر المهارات الكافية:** تشمل تلك المهارات الفهم الكافي لكيفية تأثير التغيرات في تحقيق أهداف المنشأة، وطرق التعامل مع المخاطر، ومعرفة مبادئ فصل الواجبات وتحديد الاختصاصات.

واضافة الى المبادئ السابقة هناك ضرورة لتقويم وتحديث نظام الرقابة الداخلية: حيث تلجأ الإدارة للتقويم المستمر والدوري للتأكد من جودة أداء الرقابة الداخلية، ولتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ضوء التصميم الموضوع لها وتحديد إمكانية تعديلها بما يتلاءم والتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة (سعود، صالح، 2017، ص 222).

4/9. الأنشطة الرقابية كأحد مكونات نظام الرقابة الداخلية:

يعتبر نموذج الرقابة الداخلية للجنة رعاية المنظمات COSO المرجع الوحيد الذي لقي اهتماماً وقبولاً كبيرين من الشركات الكبرى في أمريكا وأوروبا، وقد جاء هذا النموذج خلاصة للأبحاث التي قامت بها لجنة Treadway ، (بشير، نسمة، 2016، ص 225)، وهي لجنة مكونة من خمس منظمات دولية مهنية تعني بالمحاسبة والرقابة والتدقيق حيث شملت (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA، ومعهد المدققين الداخليين IIA، ومعهد المديرين التنفيذيين الماليين الدوليين FEI، وجمعية المحاسبة الأمريكية AAA، ومعهد المحاسبين الإداريين IMA)، وتشكلت هذه

اللجنة سنة 1985، وكانت مهمتها الأساسية هي إعداد التقارير المالية عن الاحتيال المالي، وقد كان تركيز COSO الأساسي على مشاكل الرقابة الداخلية التي تتسبب في فشل إعداد التقارير المالية، وصدر أول تقرير لـ COSO سنة 1987، حيث دعا إدارة الوحدات الاقتصادية إلى أن تقدم تقريراً عن فعالية الرقابة الداخلية، وقد ركزت على عناصر مثل ضرورة وجود نظام فعال للرقابة الداخلية بما في ذلك (بيئة رقابية قوية، مدونة لقواعد السلوك، لجنة التحقيق المختصة، إدارة قوية، إدارة مخاطر الوحدة الاقتصادية) (على وآخرون، 2018، ص ص 159:160).

وفي عام 1992 أصدرت لجنة المؤسسات الراعية COSO الإطار المتكامل للرقابة الداخلية، وفق هذا الإطار عرفت الرقابة الداخلية بأنها عملية مطبقة من مجلس الإدارة والمديرين والموظفين في المنظمة، وبعد مرور أكثر من عشرين عام قامت لجنة COSO بتحديث الإطار المتكامل للرقابة الداخلية في مايو 2013، والذي التزمت به أيضاً الانتوساي في تطبيقه (العشماوي وآخرون، 2019، ص 35).

وتتكون الرقابة الداخلية من خمس مكونات (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة المتابعة).

وأوردت لجنة معايير الرقابة الداخلية بالمنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا في دليلها لإرشادات الرقابة على القطاع الحكومي تعريفاً للأنشطة الرقابية بأنها تعتبر من أهم مكونات نظام الرقابة الداخلية، حيث يتم ممارسة الأنشطة الرقابية في كافة أنحاء المؤسسة وعلى مختلف المستويات والاختصاصات، وهي تشمل مجموعة متنوعة من الضوابط الرقابية الوقائية والكاشفة لنواحي الانحراف مثل إجراءات التفويض بالصلاحيات، والفصل بين المهام الوظيفية، والرقابة على استخدامات الأصول والسجلات، وعمليات التحقق، وتسوية أرصدة الحسابات، ومراجعة الأداء التشغيلي، ومراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة، ويجب على المؤسسات أن تحقق توازناً معقولاً بين تطبيق وعدم تطبيق الأنشطة الرقابية، كما تعتبر الإجراءات التصحيحية متم ضروري للأنشطة الرقابية حتى تتحقق أهداف المؤسسة (المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا INTOSAI، 2004، ص 19).

5/9. نظام الرقابة الداخلية في ظل تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

تحاول المؤسسات المختلفة في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات والاعتماد على النظم الإلكترونية والحاسب الآلي إحكام الرقابة الداخلية وتوفير الإجراءات الكفيلة بحمايتها وبياناتها، ولقد قسم بعض الباحثين إجراءات الرقابة الداخلية في بيئة التشغيل الإلكتروني إلى إجراءات رقابة عامة وإجراءات رقابة على التطبيقات، وذلك على النحو التالي:

1/5/9. إجراءات الرقابة العامة:

إن الرقابة العامة هي الرقابة المتعلقة بالبيئة التي يعمل فيها الحاسب، وطرق تطوير أنظمة تشغيل الحاسب، وهي رقابة مانعة من حدوث الأخطاء وتهتم بالهيكل العام لقسم التشغيل الإلكتروني للبيانات (رشيد، 2018، ص 106).

ولتحقيق أهداف الرقابة الداخلية في ظل نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات ينبغي أن تشمل الرقابة على ما يلي:
1/1/5/9. ضوابط الرقابة التنظيمية:

تقوم على وجود خطة تنظيمية سليمة تحدد الإدارات والأقسام التي تشملها المنشأة وتحدد اختصاصات ومسؤوليات كل إدارة أو قسم (حسو، 2018، ص 17)، وبالنظر إلى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم الكاملة له يتضح أن تلك النظم تهدف إلى تدنية الأخطاء والمخالفات، وهي تقوم على وجود خطة تنظيمية سليمة تحدد الأقسام والإدارات التي تشملها الوحدة، وتحدد اختصاصات ومسؤوليات كل إدارة أو قسم، فلكل فرد داخل المنظومة أعمال محددة وغير متعارضة، كما يقوم ممثل وزارة المالية بالرقابة على عمل هؤلاء الأفراد (ربيع، 2021، ص 200).

2/1/5/9. ضوابط الرقابة على الوصول:

هي إجراءات رقابية مصممة لمنع واكتشاف المخالفات التي تحدث نتيجة لمحاولات الدخول غير المرخص لأجهزة الحاسب وبيانات النظام، وتهدف هذه الإجراءات إلى ضمان السماح للأشخاص المصرح لهم فقط بالوصول إلى الأجهزة المادية والبرمجيات المحاسبية وتحديد المدى الذي يتفق مع طبيعة وحجم أعمالهم الوظيفية وضمن أوقات العمل الرسمي (صالح، محمد، 2017، ص 144).

وفى ظل استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يتم وضع كلمات سر لمستخدمي النظام، بالإضافة إلى امتلاك مستخدم النظام ومدخلي البيانات والمراجعين لأجهزة لاب توب والتي تسلمها وزارة المالية للأشخاص المسؤولين عن وضع البيانات ومراجعتها من موظفين داخل الوحدات الحاسبية أو مندوبي وزارة المالية، ويؤدي ذلك إلى عدم استخدام أي مستخدمين آخرين لتلك الأجهزة والتلاعب في البيانات (ربيع، 2021، ص 201).

3/1/5/9. ضوابط الرقابة على توثيق النظام:

يتم فيه تسجيل طريقة تدفق المعلومات داخل النظام بداية من المدخلات، مروراً بالتشغيل، وانتهاءً بالمرجات، مع توثيق كل معلومة ومعرفة من المسئول عنها، وذلك لمنع واكتشاف وتصحيح الأخطاء، مما يخدم عملية الرقابة وتقييم وتحسين النظام (رشيد، 2018، ص 106)، وبالنظر إلى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية نجد أنه تم تجريبه على العديد من الوحدات الحاسبية قبل تعميمه على كافة الوحدات الحاسبية، كما يتميز النظام بالمرونة من خلال إمكانية إضافة بعض الحسابات عليه، مما يضمن الدقة وزيادة الرقابة المالية عليها (ربيع، 2021، ص 201).

4/1/5/9. ضوابط الرقابة على أمن الملفات وحمايتها:

تتعرض نظم المعلومات للعديد من مخاطر الأمن والحماية الناتجة عن حالات الوصول غير مصرح بها (قراصنة الحاسب)، بالإضافة إلى المخاطر الناتجة عن العوامل الطبيعية الخارجية التي قد تتسبب في فشل النظام بمكوناته المادية والبرمجية وعدم القدرة على اتاحته للمستخدمين، ولتلافي هذه المخاطر فإنه يمكن استخدام مجموعة من الأساليب بهدف تحقيق إجراءات الأمن والحماية لمكونات النظام من خلال النسخ الاحتياطية وحفظ الملفات الاحتياطية في مواقع آمنة ومناسبة (صالح، محمد، 2017، ص 145).

وفى ظل تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية تقع مسؤولية أمن البيانات أو الملفات تحت إشراف جهاز أمني متخصص، يتم وضع هذه البيانات على الحوسبة السحابية وتشفير البيانات حرصاً على أمن المعلومات، كذلك يتم وضع خطط لتأمين النظام موضعاً بها الإجراءات والوسائل والمسئوليات والمخاطر المقبولة، بالإضافة إلى اهتمام الحكومة المصرية بوضع الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني والتي يتمثل الهدف منها مواجهة المخاطر السيبرانية وتعزيز الثقة في البنية التحتية للاتصالات والمعلومات وتطبيقاتها وخدماتها في مختلف القطاعات الحيوية وتأمينها من أجل تحقيق بيئة رقمية آمنة وموثوقة (ربيع، 2021، ص 201).

2/5/9. إجراءات الرقابة على التطبيقات:

أساليب الرقابة على التطبيقات هي تلك الأساليب المستخدمة في نظم معلومات المحاسبة الإلكترونية، وتختص بوظائف خاصة يقوم بأدائها قسم معالجة البيانات إلكترونياً، وتهدف إلى توفير درجة تأكد معقول من سلامة عمليات تسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير، وتنقسم وسائل الرقابة على التطبيقات إلى:

1/2/5/9. الرقابة على المدخلات: في هذه المرحلة يتم التأكد بأن العمليات قد تمت الموافقة عليها قبل معالجتها في الحاسب الآلي ومن ثم إدخالها بشكل صحيح وأنه لم يتم إضافة أو تكرار عملية، وأخيراً تصحيح العمليات في الوقت المناسب (شريف، 2021، ص 73).

ويمكن ملاحظة اجراءات الرقابة على المدخلات بالنسبة لنظام GFMIS من خلال ما يلي: (تغلب، 2020، ص 74).

- لا يسمح النظام بالخروج إلا في حالة التطابق بين جانبي المدين والدائن.
- لا يسمح النظام بالترحيل إلا على المستوى الأخير.
- لا يسمح النظام بإدخال أو تعديل البيانات للسنة المالية المنتهية إلا بعد الحصول على الموافقات الرسمية، أو عن طريق منشور حكومي.
- يسمح النظام بتعديل البيانات في حالة عدم البدء بإدخال البيانات في الشهر التالي.
- قيام العاملين على النظام بتدقيق المخرجات مع المستندات والوثائق الأصلية.

2/2/5/9. الرقابة على المعالجة والتشغيل: التأكد من أنه تمت معالجة العمليات عن طريق الحاسب الآلي ولم يتم تغيير أو إضافة عمليات والتأكد من تصحيحها في الوقت المناسب (شريف، 2021، ص 73).

- ويمكن ملاحظة اجراءات الرقابة على المعالجة بالنسبة لنظام GFMIS من خلال ما يلي: (تغلب، 2020، ص 74).
- يسمح النظام بإعادة فتح حسابات السنة المنتهية بموجب صلاحيات مدير النظام.
 - يعمل النظام بشكل مركزي لقطاعات مركز الوزارة فقط.
 - يعتمد النظام المحاسبي بشكل كبير على الرقابة الداخلية الآلية المبرمجة.

3/2/5/9. الرقابة على المخرجات: التأكد من أن تداول المخرجات يقتصر على الموظفين المختصين فقط بالإضافة إلى توفيرها لهم في الوقت المناسب التأكد من أن نتائج المعالجة صحيحة (شريف، 2021، ص 73).

ويمكن ملاحظة إجراءات الرقابة على المخرجات بالنسبة لنظام GFMIS من خلال إصدار التقارير عن أرصدة الحسابات عند الطلب، ومطابقة المستندات والوثائق الأصلية مع مخرجات النظام. (تعلم، 2020، ص75).

10. الدراسة الميدانية:

1/10. مجتمع الدراسة والعينة.

يمكن توضيح كلاً من مجتمع وعينة الدراسة كما يلي:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بالوحدات الحكومية ذوي الصلة المباشرة بموضوع الدراسة وبلغ عددهم 305 موظف والذي يشمل الفئات التالية: -

1. ممثلي وزارة المالية (مديرين ووكلاء حسابات) بالوحدات الحكومية.
2. العاملين بالتفتيش المالي بالمديرية المالية.
3. العاملين على مسؤوليات نظام GFMIS بالوحدات الحكومية.
4. العاملين على أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني بالوحدات الحكومية.
5. مفتشي الجهاز المركزي للمحاسبات.

2/10. عينة الدراسة:

قام الباحث باختيار نظام الحصر الشامل نتيجة لصغر حجم المجتمع البالغ 305 موظف، وتم توزيع استمارات الاستقصاء على جميع أفراد مجتمع الدراسة، وكانت الاستمارات المستردة وفقاً لكل مجموعة من مجموعات مجتمع الدراسة كما يأتي:

جدول رقم (1)

عدد استمارات الاستقصاء الموزعة على مجتمع الدراسة والمستردة منها:

م	فئة الدراسة	مجتمع الدراسة	عينة الدراسة
1	ممثلي وزارة المالية بالوحدات الحكومية	79	72
2	العاملين بالتفتيش المالي بالمديرية المالية.	7	7
3	العاملين على مسؤوليات نظام GFMIS بالوحدات الحكومية.	129	125
4	العاملين على أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني.	84	81
5	مفتشي الجهاز المركزي للمحاسبات	6	6
	إجمالي	305	291

المصدر: من إعداد الباحث من واقع بيانات سجلات إدارات الموارد البشرية بالوحدات الحكومية بمحافظة السويس.

يتضح من الجدول عدد استمارات الاستقصاء الموزعة على مجتمع الدراسة والمستردة منها باستخدام نظام الحصر الشامل البالغ 305 موظف، وكانت الاستمارات المستردة وفقاً لكل فئة من فئات مجتمع الدراسة هي 291 استمارة

نظراً لشغل بعض الوظائف وصعوبة الوصول إليهم، وبذلك ننتقل من أسلوب المعاينة بنظام الحصر الشامل إلى نظام المعاينة بالعينة العشوائية الطبقية.

3/10. وصف عينة الدراسة.

يعرض الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والتنظيمية.

جدول رقم (2)

وصف عينة الدراسة ن=291

النسبة %	العدد	وصف عينة الدراسة	
24.74%	72	ممثلي وزارة المالية بالوحدات الحكومية	الوظيفة
2.41%	7	العاملين بالتفتيش المالي بالمديرية المالية	
42.96%	125	العاملين على مسؤوليات نظام GFMIS بالوحدات الحكومية	
27.84%	81	العاملين على أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني	
2.06%	6	مفتشي الجهاز المركزي للمحاسبات	
100%	291	الإجمالي	
67%	196	ذكر	النوع
33%	95	أنثى	
100%	291	الإجمالي	
21%	61	أقل من 30 سنة	الفئة العمرية
25%	73	من 30 لأقل من 40 سنة	
29%	84	من 40 لأقل من 50 سنة	
25%	73	50 سنة فأكثر	
100%	291	الإجمالي	
37%	109	بكالوريوس	المؤهل العلمي
41%	119	دبلومة	
22%	63	ماجستير ودكتوراه	
100%	291	الإجمالي	

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج SPSS v28.

يتضح من الجدول السابق أن نسبة 42.96% من إجمالي العينة من العاملين على مسؤوليات نظام GFMIS بالوحدات الحكومية، بينما نسبة نسبة 2.06% من مفتشي الجهاز المركزي للمحاسبات، ونسبة 67% من إجمالي العينة من الذكور، ونسبة 29% من إجمالي العينة يقعوا في الفئة العمرية من 40 لأقل من 50 سنة، ونسبة 41% من إجمالي العينة من الحاصلين على بكالوريوس، بينما نسبة 60% من إجمالي العينة لهم سنوات خبرة من 5 لأقل من 15 سنة.

4/10. تحليل فروض الدراسة:

يتمثل الفرض الرئيسي للدراسة فيما يلي:

" يوجد أثر ذو دلالة معنوية لأبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على بُعد تفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية كأحد أبعاد تفعيل مكونات نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية محل الدراسة. ولاختبار هذا الفرض تم إجراء تحليل الانحدار المتدرج: Stepwise Regression لبُعد تفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية، لقياس أثر أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على بُعد تفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية، وجاءت النتائج كما يلي:

تعرض الجداول أرقام (3)، (4)، (5)، (6) تقديرات نموذج الانحدار المتعدد المتدرج لانحدار المتغير التابع (متوسط آراء عينة الدراسة حول بُعد تفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية) على المتغيرات المستقلة (أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS).

جدول رقم (3)

معاملات الارتباط والتحديد لنموذج الانحدار المتدرج لبُعد تفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية

Model Summary				
Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.61407	.127	.130	.360 ^a	1
a. Predictors: (Constant), بُعد جودة النظام				

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج SPSS V28.

جدول رقم (4)

تقديرات تحليل التباين لنموذج الانحدار المتدرج لبُعد تفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية

ANOVA ^a						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
.000 ^b	49.750	18.760	1	18.760	Regression	1
		.377	289	125.947	Residual	
			290	144.707	Total	
a. Dependent Variable: بُعد تفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية						
b. Predictors: (Constant), بُعد جودة النظام						

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج SPSS V28 .

جدول رقم (5)

معاملات نموذج الانحدار المتدرج لُبعد تفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
.000	9.758		.201	1.958	(Constant)	1
.000	7.053	.360	.052	.366	بُعد جودة النظام	

Dependent Variable: بُعد تفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية .a

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج SPSS V28

جدول رقم (6)

المتغيرات المستبعدة في نموذج الانحدار المتدرج لُبعد تفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية

Excluded Variables ^a						
Collinearity Statistics	Partial Correlation	Sig.	T	Beta In	Model	
Tolerance						
.766	-.042-	.447	-.762-	-.044 ^{-b}	بُعد جودة المعلومات	
.057	-.004-	.941	-.074-	-.016 ^{-b}	بُعد جودة الخدمة (كما يراها مستخدم النظام)	

Dependent Variable: بُعد تفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية .a

Predictors in the Model: (Constant), بُعد جودة النظام .B

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج SPSS V28

يتضح من الجداول السابقة معنوية نموذج الانحدار المقدر من خلال قيمة F (49.750)، وقيمة (sig=0.000)، كما يتضح معنوية معاملات الانحدار ومعنوية الحد الثابت من خلال قيم t وقيم (sig.)، عند مستوى معنوية 5%، ويلاحظ استبعاد بعدي (بُعد جودة المعلومات، وُبعد جودة الخدمة (كما يراها مستخدم النظام)) من النموذج لعدم معنويتها والتي بلغت (0.766)، (0.057)، على الترتيب، ويرى الباحث أن بعدي بُعد جودة المعلومات، وُبعد جودة الخدمة (كما يراها مستخدم النظام) تأثيرهما غير واضح لعينة الدراسة عندما يكون غيرا مستقلين بالتأثير على المتغير التابع (بُعد تفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية).

ويتضح من الجدول أن أهم أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS التي تؤثر في بُعد تفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية في الوحدات الحكومية في محافظة السويس هي:

وبلغت قيمة معامل التحديد (0.130) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر %13.0 من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (متوسط آراء العينة حول بُعد تفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية). ويتضح من الجدول ان اشارة معاملات الانحدار موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS وبين بُعد تفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية، فكلما تم زيادة الاهتمام بأبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS يؤدي ذلك إلى تعزيز بُعد تفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية.

مما سبق يتضح قبول الفرض الرئيسى: "يوجد أثر ذو دلالة معنوية لأبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على بُعد تفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية كأحد أبعاد تفعيل مكونات نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية محل الدراسة"

11. النتائج والتوصيات :-

1/11 النتائج :-

1/1/11 نتائج الدراسة النظرية:

في إطار الدراسة النظرية ومن واقع الدراسات السابقة لموضوع البحث يمكن تحديد النتائج فيما يلي:

- هناك العديد من المزايا والأدوار الإيجابية لنظام GFMIS متمثلة في تحقيق الانضباط والامتثال المالي، والحد من الأخطاء، وتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد الحكومية، ومساعدة متخذي القرار من خلال توفير المعلومات الدقيقة والفورية، ورفع مستوى الشفافية المالية والشمولية، وتحقيق المتابعة والرقابة والمساءلة المالية، والتمكين من تطبيق موازنة البرامج والأداء وتطوير النظام المحاسبي الحكومي بصفة عامة، كما أن استخدام نظام GFMIS يؤدي الى زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية.
- على الرغم من المزايا الكثيرة المرتبطة بنظام GFMIS إلا أنه هناك عدة تحديات مرتبطة بالدعم الفني للنظام لمواجهة الأعطال والعمل أثناء أوقات الذروة، وضعف شبكات الانترنت الذي يقع عائق امام انجاز الاعمال بسهولة ويسر.
- نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ليست خالية من العيوب وتطلب ان يتم مراجعتها والرقابة على نتائجها باستمرار بصورة دورية.
- هناك أهمية للرقابة الداخلية في ظل النظم الإلكترونية بصفة خاصة لأهميتها في ضمان جودة البيانات الحكومية، كما أن أساليب الرقابة الداخلية الحالية بالوحدات الحكومية غير كافية وتحتاج للتطوير لتتوافق مع طبيعة الأنظمة الإلكترونية.

- هناك ضرورة للتأهيل العلمي والعملية للعاملين على نظام GFMIS لضمان كفاءة المستخدم للنظام لضمان سير النظام بكفاءة وفاعلية، والدورات التدريبية لا يجب أن تقتصر على فئة بعينها ويجب أن تشمل كافة العاملين على الأنظمة الإلكترونية وبصفة خاصة مستخدمي النظام.
- هناك ضرورة للاهتمام بالتقارير الإلكترونية وضمان توفيرها لكافة احتياجات كافة المستخدمين للاعتماد عليها تماماً مستقبلاً والاستغناء عن الدفاتر الورقية الحالية كمرحلة تالية لتطبيق النظام، وكذلك لأهميتها لعملية الرقابة.
- ضرورة التأكد من الفصل الكامل بين مختلف المسؤوليات على النظم المختلفة بالوحدة الحسابية وعدم التخلي عن هذا الفصل لأي سبب متعلق بتسهيل العمل أو تسريعه، وذلك لضمان تطبيق النظام بشكل صحيح وتحقيقاً للتفعيل الجيد للرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية، وضرورة التحقق من ذلك الفصل بصورة دورية من خلال جهات التفتيش المختلفة لضمان عدم التلاعب والاستفادة من وراء ذلك.

2/1/11. نتائج التحليل الإحصائي:

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى وجود تأثير جوهري لأبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على تفعيل أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية محل الدراسة.

2/11. التوصيات

- في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة يطيب للباحث أن يختم دراسته بتقديم مجموعة من التوصيات كما يلي:
- يوصي وزارة المالية وجهات الرقابة المالية بأن تزيد من دعم تفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية كأحد أبعاد تفعيل مكونات نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية واتخاذ كل ما من شأنه تحقيق ذلك.
 - ضرورة التأكد المستمر من فصل المسؤوليات والصلاحيات مع تسلسلها في ظل تطبيق نظام GFMIS في الوحدات الحكومية.
 - العمل على تقديم الحوافز وتشجيع الإبداع والابتكار ودعم ومكافأة المبدعين، وتصميم نظام فعال لتحفيز العاملين.
 - ضرورة عقد دورات تدريبية مستمرة للتعريف بالأدوار والمسؤوليات وما يستجد عليها.
 - ضرورة القيام بالدراسات البحثية التي تساعد في تحسين العمل بما يحقق التكامل بين الأنظمة الإلكترونية.
 - استطلاع رأى العاملين على الأنظمة الإلكترونية في الوحدات الحكومية بصفة مستمرة للوقوف على أي قصور.
 - وضع فترة زمنية واضحة للتحويل لإلغاء الدفاتر والمستندات الورقية تماماً والاكتماء بالأنظمة الإلكترونية.
 - عقد دورات تدريبية بصفة مستمرة للعاملين على الأنظمة الإلكترونية في الوحدات الحكومية للتطوير من أداءهم وتدريبهم على مستجدات الأنظمة التي يعملون عليها.

12. قائمة المراجع:

1/12. المراجع العربية:

- إبراهيم، أماني عادل محفوظ، عطية، نعيم فهيم حنا، جندية، هشام حسيني أحمد (2023)، تقييم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بالتطبيق على جامعة الزقازيق في مصر (دراسة حالة)، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مج 45، ع1، ص ص 42-75 .
- أبو عمرة، فاطمة على (2019)، أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في ترشيد الانفاق الحكومي لدى الوزارات الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت.
- الكوردي، هيمن يس (2016)، دور المحاسبة في تحديد الفائض والعجز لقرار تخصيص الاموال للموازنة العامة في ظل نظام تخطيط موارد الدولة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام درمان الاسلامية، ص 107.
- بشير، كشرود، نسيمية، محيوت (2016)، الإطار المتكامل للرقابة الداخلية وأثره على الرقابة الداخلية في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة الجزائر، ع11، ص ص 222-244.
- تغلب، سوزان عبد المحسن (2020)، دراسة تحليلية لأهم اتجاهات تطوير نظام المحاسبة الحكومية في ضوء مبادئ الحوكمة باستخدام برنامج GFMIS (دراسة حالة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.
- أحمد، سماح طارق (2021)، الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS)، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج 25، ع2، ص ص 320-370.
- حسو، جاسم محمد (2018)، تفعيل إجراءات الرقابة الداخلية للحد من مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المحاسبي الالكتروني، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج14، ع1، ص ص 1-27.
- ربيع، مروة إبراهيم (2021)، أثر ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكتملة له على جودة التقارير المالية في مصر- دراسة ميدانية، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج58، ع6، ص ص 191-232.
- رشيد، سارة عبد العاطى (2018)، أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على نظام المحاسبة الحكومية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.
- الرشيدى، طارق عبد العظيم، السيد، فاطمة الزهراء (2021)، أثر استخدام تقنيات البيانات الضخمة على فعالية الرقابة الداخلية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، مج 2، ع 2، ص ص 591-642.

- سعود، عبد الرضا حسن، صالح، عبد الهادي سلمان (2017)، مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية لدى الحكومات المحلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على حكومة ذي قار المحلية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد النصف سنوية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، مج9، ع1، ص ص 215-245.
- شريف، إسماعيل عثمان (2021)، تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير نظام الرقابة الداخلية، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة، مج4، ع7، ص ص 68-86.
- صالح، محمد طارق (2023)، دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل بيئة الوحدات الحكومية العراقية - دراسة استكشافية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية مج 7، ع1، ص ص 227-256.
- صالح، بشرى مهدى، محمد، ايمان شاكر (2017)، متطلبات الرقابة المصرفية الداخلية وأثرها في تطوير نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية، مجلة دراسات الية ومحاسبية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، العراق، مج12، ع40، ص ص 129-158.
- عبد الغفار، محمد عبد الرحمن، مبارك، الرفاعي إبراهيم، صابر، محمد محمود أحمد (2023)، مقترح لتدعيم الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية (مستشفيات جامعة طنطا) باستخدام مبادئ COSO، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مج 9، ع15، ص ص 200-222.
- عبد الله، بشرى نجم، ياسين، سناء أحمد، إبراهيم، سحر طلال (2017)، المحاسبة الحكومية مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية"، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع.
- عبد الله، محمد احمد (2018)، المحاسبة الحكومية - النظرية والتطبيق، المكتبة الوطنية، الخرطوم.
- العشاوي، شريف على على، سمرة، ياسر محمد عبد العزيز، عبد الجليل، خالد محمد حسن (2019)، تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية في ضوء مقررات بازل، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مج10، ع22.
- على، خالد، محسن، حسين، العبيدي، سامر (2018) نموذج مقترح لتقويم إدارة مخاطر الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية وفق إطار COSO ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان أربيل في العلوم الإدارية والمالية، مجلة جامعة جيهان أربيل العلمية، ع2.
- كمال، إيريني أكرم، هلال، حسين مصطفى، الغنام، صابر حسن محمود (2021)، مدى تطابق إجراءات الرقابة المالية في النظام المحاسبي الحكومي بمصر لمبادئ الأجهزة العليا للرقابة المالية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مج 22، ع1، ص ص 62-81.

- محروس، رمضان عارف رمضان (2021)، التحول الإلكتروني وتطوير نظام المعلومات الحكومي المصري: دراسة ميدانية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مج 10، ع1، ص ص 1019-1078.
- محمد، مؤمن فرحات السيد (2021)، أثر تطبيق نظام GFMIS على خصائص المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية (دليل تطبيقي من وزارة المالية المصرية)، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، مج 10، ع1، ص ص 280-376.
- محمد، نادر محمد أحمد، غالى، أشرف احمد محمد، الباز، ماجد مصطفى على (2022)، أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مج 13، ع2، ص ص 256-281.
- مرعي، أحمد هريدي محمد سيد، (2019)، أثر تفعيل تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية "IPSAS" في النظام المحاسبي الحكومي المصري، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج 23، ع1، ص ص 513-536.
- المزين، هاني مصطفى عبد الوارث، عزام، محسن عبيد عبد الغفار، شحاته، محمد موسى (2023)، دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في تحسين الرقابة على المال العام، دراسة ميدانية بهيئة الإسعاف المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة السادات، مج 15، ع1، ص ص 1-32.
- مقبل، مهند أكرم (2018)، أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والمعلومات الإدارية.
- المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا INTOSAI (2004)، إرشادات INTOSAI حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي.
- قطاع الحسابات والمديريات المالية بوزارة المالية (2018)، البرنامج التدريبي المتكامل للمراقبين الخارجيين على نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية ونظام الدفع والتحصيل الإلكتروني، اصدار مايو 2018.
- قطاع الحسابات والمديريات المالية بوزارة المالية (2020)، الدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية للجهات الإدارية (2020)، الإصدار الثاني.
- وحدة الميكنة بقطاع الحسابات والمديريات المالية (2020)، دليل ميكنة المالية الحكومية، الإصدار الأول.
- الجريدة الرسمية (2022)، قانون المالية العامة الموحد رقم 6 لسنة 2022، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، العدد 5 مكرر.

2/12. المراجع الأجنبية:

- Hamdan, M.N. (2017). The compatibility of (GFMIS) with the internal control system. **International journal of academic research in accounting, finance and management sciences**, 7(1) .
- Kewo, C. L., & Afiah, N. N. (2017). Does Quality of Financial Statement Affected by Internal Control System and Internal Audit?. **International Journal of Economics and Financial Issues**, 7(2), 568–573.
- Kofahe, M. K., & Hassan, H. & Mohamad, R. (2019). Factors Affecting Successful Implementation of Government Financial Management Information System (GFMIS) In Jordan Public Sector: A Proposed Framework, **International Journal of Accounting, Finance and Business (IJAFB)**, 4(20).
- Umar, H., & Nasution, M. I. (2018). The Influence of the Government Internal Control System and Internal Audit on Corruption Prevention Mediated By Implementation of Actuals-Based Accounting. **Saudi J. Bus. Manag. Stud** 3.



جامعة السويس

كلية التجارة

قسم المحاسبة والمراجعة

ملحق رقم (1)

قائمة الاستقصاء

الأستاذ الفاضل/

الأستاذة الفاضلة/

تحية طيبة وبعد...

يقوم الباحث بإعداد بحث للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان: دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.

أتوجه إليكم بفائق الاحترام والتقدير، راجين حسن تعاونكم معنا لإنجاح هذا البحث، وأرجو التكرم بالمساعدة من خلال تحديد آراء سيادتكم المتعلقة بالعبارات التي تحتويها هذه القائمة، وانني اذ أشير إلى الأهمية القصوى لتعاونكم في استيفاء المعلومات المطلوبة، فإنني أقدر لسيادتكم اهتمامكم وما تبذلونه من وقت وجهد لقراءة القائمة وتحديد إجاباتكم. ولنلتزم لكم بأننا سوف نحافظ على سرية ما تبذونه من معلومات، ونتعهد بأن نستخدم تلك المعلومات لأغراض البحث العلمي فقط، ونأمل بأن تكون إجاباتكم على الأسئلة الواردة في الاستقصاء من العوامل المساعدة في الوصول إلى نتائج ذات فائدة لأغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والاحترام...

الباحث

أسامة جابر السيد

أولاً: البيانات الديموغرافية:

- 1 - الاسم: (اختياري):
- 2- الوظيفة الحالية:
- 3 - الفئة العمرية:
- أقل من 30 سنة
- من 30-40 سنة
- من 40 - 50
- أكبر من 50
- 4 - الجنس:
- ذكر
- انثى
- 5 - أعلى مؤهل دراسي حاصل عليه:
- بكالوريوس
- دبلومة
- ماجستير
- دكتوراة

ثانياً: مجموعة الأسئلة الخاصة بأبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS.

فضلاً ضع علامة (✓) امام الاجابة المعبرة عن رأيك بالعبارات التالية:

1 - بعد جودة النظام.

درجات ابداء الرأي					العبارة	
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
					1 يتميز نظام GFMIS بسهولة الاستخدام وعدم التعقيد.	
					2 يتميز نظام GFMIS بالمرونة في اجراء التعديلات.	

					3	يتميز نظام GFMIS بسرعة الاستجابة للأوامر بما يوفر الوقت والجهد.
					4	يساعد نظام GFMIS على تحقيق التكامل مع باقي الأنظمة الإلكترونية في الوحدة الحكومية.
					5	يتميز نظام GFMIS بالحماية من أي اختراقات لحسابات المستخدمين.
					6	نظام GFMIS يغني عن استخدام الدفاتر والمستندات الورقية المستخدمة بالوحدات.
					7	يؤدي نظام GFMIS بشكل جيد اثناء أوقات ذروة العمل والمواعيد الهامة وخاصة أعمال الختامي.

2- بعد جودة المعلومات.

درجات ابداء الرأي					العبارة	
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
					1	تتميز التقارير المستخرجة من نظام GFMIS بالوضوح والقابلية للفهم.
					2	تتميز التقارير المستخرجة من نظام GFMIS بالموثوقية والدقة.
					3	تتطابق المعلومات المستخرجة من نظام GFMIS مع ما تم إدخاله للنظام.
					4	تتميز التقارير المستخرجة من نظام GFMIS بالتحديث المستمر والتوقيت المناسب.
					5	التقارير المتاحة حالياً على نظام GFMIS كافية لتلبية احتياجات كافة المستخدمين.
					6	يتيح نظام GFMIS عرضاً مرناً للمعلومات من خلال تخصيص التقارير المالية حسب الرغبة.
					7	يتميز نظام GFMIS بإمكانية المقارنة مع معلومات عن فترات سابقة.

3- بعد جودة الخدمة (كما يراها مستخدم النظام).

درجات ابداء الرأي					العبارة	
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
					يتميز نظام GFMIS بقلّة الأعطال والاختفاء.	1
					يتميز الدعم الفني لنظام GFMIS بالاستجابة السريعة لعلاج الأعطال.	2
					يتابع الدعم الفني لنظام GFMIS أي مشكلة حتى يتم حلها تماما.	3
					هناك متابعة دورية ميدانية لتلقى الدعم الفني داخل الوحدات الحكومية.	4
					وسائل الانترنت المتوفرة للوصول لنظام GFMIS جيدة.	5
					الاجهزة المستلمة من وزارة المالية للعمل على نظام GFMIS تعمل بكفاءة حسب احتياجات المستخدم.	6
					يتم توفير التدريب الملائم لمستخدمي نظام GFMIS على كل تحديث جديد على النظام.	7

ثالثاً: مجموعة الأسئلة الخاصة بدور ابعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في تفعيل الأنشطة الرقابية في الوحدات الحكومية.

دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في تفعيل مكون أنشطة الرقابة في الوحدات الحكومية.

فضلاً ضع علامة (✓) امام الاجابة المعبرة عن رأيك بالعبارات التالية:

درجات ابداء الرأي					العبارة	
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
					يؤدي الفصل بين صلاحيات العاملين بمختلف مسؤوليات نظام GFMIS الى تقليل المخالفات المرتكبة.	1

					يساهم نظام GFMIS في تفعيل أنظمة الرقابة على التطبيقات من خلال فحص دقة السجلات ومراجعة الحسابات.	2
					يتيح نظام GFMIS إمكانية الرقابة المالية على مدخلاته.	3
					يساهم نظام GFMIS في تحليل الأداء الفعلي ومقارنته بالموازنات المخططة وكذلك مقارنته بأداء الفترة السابقة بما يساعد في تحديد إيجابيات وسلبيات هذا الأداء.	4
					يضع نظام GFMIS إجراءات حماية لصلاحيات الوصول للمعلومات على النظام.	5
					يساهم نظام GFMIS في تقييم أداء العاملين بالوحدة الحسابية.	6
					يضع نظام GFMIS قيوداً على العمليات المتعلقة بالدفع والتحصيل الإلكتروني بما يمنع التلاعب والاحتيال.	7